الأمم المتحدة

E/2008/60

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
13 May 2008
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٨

نيويورك، ١٠-١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التعاون الإنمائي الدولي: متابعة توصيات الجمعية العامة والمجلس

أداء نظام المنسقين المقيمين، بما في ذلك تكاليفه ومنافعه

تقرير الأمين العام**

موجز

هذا التقرير مقدم استجابة لطلب الجمعية العامة، في الفقرة ٩٣ من قرارها ٦٢/٢٠٨، تقديم تقرير سنوي من الأمين العام بشأن أداء نظام المنسقين المقيمين، بما في ذلك تكاليفه ومنافعه. وهذا التقرير الأول يقدم نظرة عامة واسعة النطاق على نظام المنسقين المقيمين، وتنظيمه، وطرائقه، وأدائه.

ويحلل التقرير الطريقة التي تُنفذ بها التكليفات الحكومية الدولية، المستندة أساسا إلى الاستعراضات الشاملة التي تجريها الجمعية العامة كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية وما يتصل بها من قرارات صادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الأنشطة التنفيذية، عن طريق التوجيه المشترك بين الوكالات وتطور النظم والصكوك والممارسات في أداء نظام المنسقين المقيمين ودور المنسق المقيم. وتمشيا مع مبدأ خضوع نظام المنسقين المقيمين لسيطرة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ككل رغم أن الذي يديره هو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يولي التقرير اهتماما خاصا إلى التناسق واشتراك المنظمة عموما (في النظام)، فضلا عن آليات المساءلة في إطار السيطرة والقيادة الوطنيتين.

* E/2008/100.

** يرجع سبب تأخير تقديم هذا التقرير إلى المشاورات المكثفة التي أُجريت مع مختلف المنظمات.

090608 090608 08-33753 (A)

ونظام المنسقين المقيمين يشمل كافة كيانات منظومة الأمم المتحدة التي تنفذ أنشطة تنفيذية من أجل التنمية في البلدان المشمولة بالبرامج، بصرف النظر عن وجود تلك الكيانات رسميا في البلد. والعناصر الرئيسية في النظام هي: (أ) على الصعيد القطري: فريق الأمم المتحدة القطري، والمنسق المقيم، ومكتبه؛ (ب) على الصعيد الإقليمي: المديرون الإقليميون/أفرقة الإدارة الإقليمية؛ (ج) وعلى صعيد المقر: مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، والبرنامج الإنمائي بوصفه مديرا للنظام.

وقد تحقق تقدم مشهود بفضل تدابير مختلفة تستهدف تحسين التناسق البرنامجي والتنفيذي على الصعيد القطري؛ واشتراك المنظومة عموما (في النظام)، لا سيما من قبل الوكالات غير المقيمة؛ وتعزيز المسألة. وتُبين المنافع الناشئة عن تدابير التناسق، لا سيما استعمال التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، فضلا عن أدوات أخرى من قبيل أدوات البرمجة المشتركة؛ بينما تورد دلائل تشير إلى المنافع المتولدة عن تدابير التبسيط والمواءمة، التي من قبيل أماكن العمل المشتركة والخدمات المشتركة، بفضل بعض المؤشرات الكمية المتاحة بشأن الوفورات وأوجه الكفاءة.

ويقدم التقرير معلومات عن تمويل نظام المنسقين المقيمين باعتباره منطلقا ينبني عليه تحليل مناسب لتكاليف التنسيق على الصعيد القطري ومنافعه في الإبلاغ مستقبلا. وتمويل وظيفة المنسق المقيم يحتاج إلى فهمه باعتباره استثمارا لصالح أنشطة التنسيق بالأمم المتحدة كافة، بما فيه التنسيق لصالح أمن الأمم المتحدة، والتنسيق في الحالات المناسبة، لصالح الاستجابة الإنسانية والمرحلة الانتقالية بعد النزاع.

وعلى الرغم من الانجازات الهامة والتقدم، لا تزال هناك تحديات كبرى تحول دون تحقيق الفعالية والكفاءة في الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية بفضل نظام المنسقين المقيمين، وتشمل هذه التحديات الحاجة إلى الاستجابة على النحو المناسب لمختلف المطالب المقدمة للحصول على خدمات النظام لحشد خبرات منظومة الأمم المتحدة بأسرها دعما للعمليات الإنمائية القطرية، والحاجة إلى معالجة أوجه الاختلاف في ممارسات العمل. وتُطرح على المجلس توصيات فيما يختص بالإبلاغ مستقبلا عن نظام المنسقين المقيمين.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٤	٤
ثانيا – نظرة عامة على أداء نظام المنسقين المقيمين	٥-٥٥	٥
ألف – الولاية الحكومية الدولية والتوجيه المشترك بين الوكالات	٥-٨	٥
باء – نظام المنسقين المقيمين: المبادئ الأساسية والتكوين	٩-١٢	٦
جيم – المنسق المقيم	١٣-١٩	٧
دال – الرقابة والإدارة العالميتان والإقليميتان لنظام المنسقين المقيمين، وأدوات الدعم والمساءلة	٢٠-٣٥	٩
هاء – آليات التنسيق على الصعيد القطري	٣٦-٤٠	١٣
واو – اشتراك المنظومة عموما في نظام المنسقين المقيمين	٤١-٥٥	١٤
ثالثا – التنسيق على الصعيد القطري: الأنشطة والأدوات والقيمة المضافة	٥٦-٧٥	١٨
ألف – التنسيق من أجل التنمية	٥٦-٧٢	١٨
باء – تبسيط ممارسات العمل ومواءمتها	٧٣-٧٥	٢٣
رابعا – تمويل نظام المنسقين المقيمين	٧٦-٨٥	٢٤
ألف – المصادر، والتخصيص، وأوجه الاستخدام	٧٦-٨٤	٢٤
باء – تخصيص الأموال والإبلاغ عنها	٨٥	٢٩
خامسا – القضايا والتحديات	٨٦	٢٩
سادسا – الاستنتاجات والتوصيات	٨٧-٩٢	٣٠

أولا – مقدمة

١ – إن نظام المنسقين المقيمين يمثل موضوعا متكررا في تحليل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وقد كان على الدوام فصلا هاما في تقارير الأمين العام المقدمة إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن هذا الموضوع. وفي آخر قرار عن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية (انظر قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨)، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، للمرة الأولى، أن يقدم إلى المجلس تقريرا سنويا عن أداء نظام المنسقين المقيمين، بما في ذلك تحليلا لتكاليفه ومنافعه.

٢ – وقد أُعد هذا التقرير استجابة لذلك الطلب. وهو يقدم للمجلس نظرة عامة واسعة النطاق على نظام المنسقين المقيمين، وتنظيمه وطرائقه، وأدائه. كما يتناول منافع التنسيق من خلال نظام المنسقين المقيمين، فضلا عن تكاليفه، والسياسات ذات الصلة المبينة في القرارات المتعلقة بالاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية. ويُناقش تمويل نظام المنسقين المقيمين كمنطلق ينبني عليه الإبلاغ مستقبلا عن تحليل مناسب لتكاليف التنسيق على الصعيد القطري ومنافعه.

٣ – والتقرير لا يحلل بصورة تفصيلية توظيف المنسقين المقيمين واختيارهم، نظرا لأن الجمعية قد طلبت دراسة محددة عن قضايا الموارد البشرية (انظر الفقرة ٩٤ والفقرة ١٢٥ من قرار الجمعية ٦٢/٢٠٨). ورغم أن أنشطة التنسيق المضطلع بها بصدد العمليات الإنسانية وعمليات الإدارة الأمنية وعمليات حفظ السلام (في الحالات القطرية ذات الصلة) تمثل ولايات هامة أنيطت بنظام المنسقين المقيمين، فإن التقرير لا يناقش هذه الولايات باستفاضة. إلا أن التقارير المقبلة قد تتناول هذه المواضيع الأخرى بشكل أعمق. وبالمثل، فإن المبادرات الجارية الرامية إلى تفعيل نماذج ”توحيد الأداء“ في ثمانية بلدان لن يشملها هذا التقرير لأنها ستكون موضوعا لتقييم مستقل يجري بصورة منفصلة.

٤ – ونظرا لأن هذا التقرير سيصدر سنويا، يمكن القول إنه يقدم نظرة عامة على نظام المنسقين المقيمين، ستعقبها سلسلة تقييمات مواضيعية تكميلية تتناول مواضيع مختارة. وسيشدد التقرير المقدم عام ٢٠٠٩ تشديدا خاصا على الجهود الهادفة إلى تحسين اختيار المنسقين المقيمين وتدريبهم حسب ما طلبت الجمعية (انظر الفقرة ٩٤ من قرار الجمعية ٦٢/٢٠٨). وبصرف النظر عن الأعمال التحليلية الأخرى المتعلقة بتكاليف نظام المنسقين المقيمين ومنافعه، يمكن أن تتناول التقارير المقبلة مواضيع من قبيل التمويل، أو البرمجة،

أو اشتراك منظومة الأمم المتحدة عموما في نظام المنسقين المقيمين، أو التنسيق في حالات الانتقال من الإغاثة إلى التنمية.

ثانيا – نظرة عامة على أداء نظام المنسقين المقيمين

ألف – الولاية الحكومية الدولية والتوجيه المشترك بين الوكالات

٥ – نشأ مفهوم نظام المنسقين المقيمين عندما أنشأت الجمعية العامة في عام ١٩٧٧ مفهوم المسؤول الوحيد – المنسق المقيم – عن تنسيق الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية داخل منظومة الأمم المتحدة (انظر قرار الجمعية ١٩٧/٣٢).

٦ – ويؤدي هذا المفهوم، الذي تطور على مدى السنين، دورا رئيسيا متعاظما في عمليات الإصلاح داخل المنظومة. وقد أكدت الدول الأعضاء باستمرار، عن طريق قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية، أهمية نظام المنسقين المقيمين ودوره الرئيسي في أداء منظومة الأمم المتحدة لمهامها بفعالية وكفاءة على الصعيد القطري (انظر الفقرة ٥٣ من قرار الجمعية ٢٥٠/٥٩؛ والفقرة ٩١ من قرارها ٢٠٨/٦٢). ومنذ عام ١٩٩٢، تضمن كل قرار من القرارات المتعلقة بذلك الاستعراض الشامل دعوة إلى فعالية أداء ذلك النظام[(١)]. والتوجيه المتعلق بأداء نظام المنسقين المقيمين يأتي أساسا من قرارات الجمعية العامة النابعة من ذلك الاستعراض والقرارات المتصلة به التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتدعو إلى التنفيذ.

٧ – وشدد الأمين العام منذ عام ١٩٩٧ في تقريره المعنون ”تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح“، وكذا مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (انظر القرار ١/٦٠، الفقرة ١٦٩) على الجهود الرامية إلى تعزيز نظام المنسقين المقيمين. وقد دعا مؤتمر القمة العالمي إلى تعزيز دور المنسق المقيم في تنفيذ الإصلاحات على الصعيد القطري، بوسائل تشمل السلطة المناسبة والموارد والمساءلة (انظر القرار ١/٦٠، الفقرة ١٦٩). وفي آخر قرارين بشأن الاستعراضات الشاملة التي تجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية، أوردت الدول الأعضاء تدابير إضافية لتعزيز نظام المنسقين المقيمين، تشمل تدابير متعلقة بزيادة المساءلة تجاه الحكومات المضيفة والعملية الحكومية الدولية وفي داخل منظومة الأمم المتحدة[(٢)].

---

(١) انظر القرارات ١٩٩/٤٧ و ١٢٠/٥٠ و ١٩٢/٥٣ و ٢٠١/٥٦ و ٢٠١/٥٩ و ٢٠٨/٦٢.

(٢) انظر القرار ٢٥٠/٥٩، الفقرات ٥٣ إلى ٦١، والقرار ٢٠٨/٦٢، الفقرات ٨٩ إلى ٩٤ و ٩٦ و ١٠١ و ١٠٤ و ١٠٥.

٨ - وعلى الصعيد المشترك بين الوكالات، اعتبرت المبادئ التوجيهية التي وضعتها لجنة التنسيق الإدارية في عام ١٩٩٩[٣] المرجع الرئيسي لتحديد نطاق نظام المنسقين المقيمين والمعالم الأساسية المحددة لأدائه. وتعتمد مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على تلك المبادئ التوجيهية التي تعكس التوجيه اللاحق على الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية والقرارات التنفيذية الصادرة عن مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وعن المجموعة الإنمائية.

باء - نظام المنسقين المقيمين: المبادئ الأساسية والتكوين

٩ - في سياق السيطرة الوطنية على العملية الإنمائية والقيادة الوطنية لتلك العملية، يمثل نظام المنسقين المقيمين الآلية الأساسية لتنسيق الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، فضلا عن الطوارئ والإنعاش والانتقال في البلدان المشمولة بالبرامج.

١٠ - وبينما يهدف ذلك النظام إلى التنسيق على الصعيد القطري، تنطوي إدارته على آليات رقابة ودعم شاملة للمنظومة وقائمة على صعيد المقر وعلى الصعيد الإقليمي.

١١ - ويستند أداء النظام المذكور إلى مبدأين عامين. أولهما هو المبدأ المتصل بالسيطرة الوطنية على العملية الإنمائية الوطنية والقيادة الوطنية لتلك العملية. والأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة تنفذ بناء على طلب الحكومات ووفقا لسياساتها وأولوياتها. وتتحمل الحكومات الوطنية المسؤولية الرئيسية عن تنسيق كافة المساعدات الخارجية، بما فيها المساعدات التي تتلقاها من منظومة الأمم المتحدة. ويساعد نظام المنسقين المقيمين الحكومات الوطنية على إنجاز خططها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية وعلى الوفاء بمسؤوليتها فيما يختص بمتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الدولية الكبرى مؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، وذلك بتيسير الدعم المنسجم المنسق الكفؤ المقدم من منظومة الأمم المتحدة على الصعيد الميداني.

١٢ - والمبدأ الثاني هو سيطرة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ككل على نظام المنسقين المقيمين، الذي يؤدي مهامه بروح التشارك والزمالة وتقبل المساءلة.

---

(٣) ترد مجموعة أولية من المبادئ التوجيهية، وضعتها لجنة التنسيق الإدارية (التي تولى مهامها مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق)، في الوثيقة المعنونة ''بيان لجنة التنسيق الإدارية المتعلق بدور نظام المنسقين المقيمين ومهامه'' (١٩٩٥). وهذه المبادئ التوجيهية جرى تفصيلها وتحديثها في وثيقة معنونة ''المبادئ التوجيهية للجنة التنسيق الإدارية المتعلقة بأداء نظام المنسقين المقيمين''. وهما وثيقتان متاحتان على موقع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على الانترنت، ويجري تحديثهما حاليا.

جيم – المنسق المقيم

١٣ – على النحو الذي أكدته الجمعية العامة، في قرارها ٢٠٨/٦٢، يضطلع المنسق المقيم بدور مركزي في توفير إمكانية تنسيق الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية على الصعيد القطري. وهو يكفل تماشي تلك الأنشطة مع الأولويات الإنمائية الوطنية، ومع ولايات مؤسسات تلك المنظومة وأهدافها، ومع المبادئ وتوجيهات السياسة العامة المتعلقة بالأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية. والمنسق المقيم مسؤول عن إيجاد بُعد متعدد الاختصاصات في المساعدة المقدمة من المنظومة إلى البلد، بحيث يستند إلى الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وهو مسؤول أيضا عن ضمان حصول الحكومات الوطنية على كافة أشكال الدراية الفنية التي تتمتع بها المنظومة. ويتوقع منه أن يتخذ الترتيبات اللازمة للتعامل مع مؤسسات المنظومة المفتقرة إلى مكاتب تمثيلية ميدانية، مع مراعاة العلاقة الخاصة التي تربط هياكل وكالات معينة تابعة للمنظومة بالمجتمع المدني. وبالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، يتوقع من المنسق المقيم أن يرسم خطة عمل سنوية للفريق تكون بمثابة إطار لأنشطة منسقة تضطلع بها المنظومة على الصعيد القطري. كما يتوقع منع أن يحشد الموارد لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي ككل على الصعيد القطري (انظر القرار ٢٥٠/٥٩، الفقرة ٦١).

١٤ – وفي الظروف العادية، يكون المنسق المقيم هو الممثل المسمى من قبل الأمين العام ويقود فريق الأمم المتحدة القطري. ويتألف الفريق من ممثلي صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والوكالات المتخصصة وغيرها من كيانات الأمم المتحدة المعتمدة في بلد بعينه. ولكافة أعضاء الفريق دور مزدوج، بوصفهم ممثلين للمنظمات التي ينتمي إليها كل منهم وبوصفهم أعضاء في نظام المنسقين المقيمين، ويتوقع منهم أن يقدموا الدعم التام من أجل أداء الدورين معا أداء فعالا. وتشترك مؤسسات بريتون وودز اشتراكا فعالا في عمل الفريق بمعظم البلدان. ويعمل المنسق القطري للبرنامج المشترك المشمول برعاية متعددة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، الذي يتحمل المسؤولية العامة عن الأنشطة المتعلقة بالبرنامج على الصعيد القطري في إطار نظام المنسقين المقيمين ويحظى بالعضوية التامة في فريق الأمم المتحدة القطري.

١٥ – كما يقوم المنسق المقيم عادة بتنسيق المساعدات الإنسانية الدولية على الصعيد القطري لدعم الجهود الحكومية. وهو يُسمى منسقا قطريا للشؤون الإنسانية بقرار من منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، وبالتشاور مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بالشؤون الإنسانية. وإذا عُين ممثل خاص للأمين العام في بعثة حفظ سلام متكاملة، قد يؤدي

المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية مهامه بوصفه نائبا للممثل الخاص للأمين العام يخضع للسلطة العامة للممثل الخاص للأمين العام، ويتحمل مسؤولية تنسيق المساعدات الإنمائية والإنسانية، بما فيها الإنعاش. وفي العادة، يُعين المنسق المقيم أيضا بوصفه مسؤولا مكلفا بأمن الأمم المتحدة، ما لم يكن للأمم المتحدة في البلد مسؤول مقيم أقدم. وهو بحكم منصبه، مسؤول أمام الأمين العام، عن طريق وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن، عن أمن الأفراد الذين تستخدمهم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وعن أمن مُعاليهم في البلد. والمسؤول المكلف يعتبر مسؤولا وقابلا للمساءلة فيما يختص بضمان تحقيق الهدف الذي يتوخاه نظام إدارة أمن الأمم المتحدة في البلد.

١٦ - وترد مسؤوليات المنسق المقيم، بما فيها مسؤولياته كمنسق للشؤون الإنسانية ومسؤول مكلف، في توصيف وظيفة المنسق المقيم المرفقة بالمبادئ التوجيهية الصادرة عن لجنة التنسيق الإدارية عام ١٩٩٩.

١٧ - ويرفع المنسق المقيم التقارير إلى الأمين العام عن طريق مدير البرنامج الإنمائي بوصفه رئيسا لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. ويحتوي التوصيف الحديث لوظيفة المنسق المقيم على توضيح لتحديد مسؤولياته باعتباره قائدا لفريق الأمم المتحدة القطري، من ناحية، ودوره كممثل للبرنامج الإنمائي، من ناحية أخرى. وضمانا لإتاحة جهود المنسق المقيم، على أوفى نحو، لأداء مهام التنسيق وتحاشيا لتضارب المصالح، طلبت الجمعية العامة إلى البرنامج الإنمائي أن يُعين مديرا قطريا لكي يُدير الأنشطة الأساسية لذلك البرنامج، بما فيها قيام البرنامج بجمع الأموال، لا سيما في البلدان التي توجد بها أفرقة قطرية كبيرة وحالات تنسيق معقدة، أو في حالات الطوارئ المعقدة. وفي أيار/مايو ٢٠٠٨، أنشئت ٤٩ وظيفة لمدير قطري، وقد شُغلت ٤١ وظيفة من تلك الوظائف[٤].

١٨ - ويتوقع من المنسق المقيم أن يقوم، بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري، بإبلاغ السلطات الوطنية بالتقدم المحرز بالقياس إلى إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (انظر القرار ٢٠٨/٦٢، الفقرة ٩٦).

١٩ - وازدادت مسؤوليات المنسق المقيم ومهامه فيما يختص بقيادة فريق الأمم المتحدة القطري زيادة كبيرة على مدار الزمن. وأدت زيادة الاهتمام بالتناسق والتنسيق على صعيد المنظومة، وزيادة تعقيد القضايا، والنهج المتعدد الاختصاصات اللازم في حالات كثيرة، إلى زيادة الطلب على نظام للمنسقين المقيمين يتسم بالفعالية والكفاءة.

(٤) يهدف البرنامج الإنمائي إلى إنشاء ٥٠ وظيفة لمدير قطري بحلول عام ٢٠١٠.

دال – الرقابة والإدارة العالميتان والإقليميتان لنظام المنسقين المقيمين، وأدوات الدعم والمساءلة

السياسة العامة والإدارة

٢٠ – تُقدم آليات شتى مشتركة بين الوكالات موجودة بالمقر التوجيه إلى المنسق المقيم وإلى نظام المنسقين المقيمين بشأن تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وبشأن بلوغ التناسق والكفاءة التنفيذية والمساءلة في ظل السيطرة والقيادة الوطنيتين. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، أُدرجت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ضمن هيكل مجلس الرؤساء التنفيذيين. وهذه الخطوة أنشأت صلة إبلاغ منهجية قوية تربط البرنامج الإنمائي، بوصفه مديرا لنظام المنسقين المقيمين، بمجلس الرؤساء التنفيذيين والأمين العام. كما وضعت تلك الخطوة نظام المنسقين المقيمين تحت سيطرة المنظومة بأسرها بصورة أكمل.

مجلس الرؤساء التنفيذيين ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية

٢١ – يكفل مجلس الرؤساء التنفيذيين وركائزه الثلاث، وهي اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، نهجا متسقا على صعيد المنظومة يهتدي به عمل نظام المنسقين المقيمين. ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية هي الآلية التي توفر التوجيه الجماعي لأفرقة الأمم المتحدة القطرية بشأن الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية. أما اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى، فإنها تركز على تناسق أعمال منظومة الأمم المتحدة بشأن السياسات المواضيعية، بينما تركز مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على ترجمة تلك السياسات إلى توجيه تنفيذي وتستحدث الأدوات للأفرقة القطرية. وتغطي اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى القضايا الإدارية التي تهم منظومة الأمم المتحدة بأسرها، بينما تركز مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على الجوانب التنظيمية والإدارية للعمليات القطرية. وتعمل اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية سويا حسب الاقتضاء. أما مجلس الرؤساء التنفيذيين، فإنه يرفع التقارير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢٢ – ويقدم الفريق المعني بقضايا المنسقين المقيمين، التابع للبرنامج الإنمائي، الدعم لإدارة نظام المنسقين المقيمين. وضمن الإطار المستوفى لإدارة النظام[٥]، تشمل مبادرات الفريق الجارية إنشاء إطار مساءلة للنظام، مشفوعا بتوجيه بشأن علاقات العمل (أو مدونة سلوك)،

(٥) انظر "Principles for enhancing the leadership role of the resident coordinator for UN operational activities for development and accountability framework of the resident coordinator system".

ووضع آلية لفض النزاعات؛ فضلا عن تعزيز (أ) توصيف وظيفة المنسق المقيم؛ (ب) نظام تقييم لأداء المنسق المقيم/فريق الأمم المتحدة القطري؛ (ج) نظام توظيف المنسقين المقيمين واختيارهم؛ (د) توجيه المنسقين المقيمين وتدريبهم، بما يشمل مهامهم المتعددة.

٢٣ - وتقدم مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية دعما متزايدا لأفرقة الأمم المتحدة القطرية عن طريق أفرقة المديرين الإقليميين/أفرقة الإدارة الإقليمية. ولهذه الأفرقة مهمتان أساسيتان، هما: (أ) التوجيه الاستراتيجي وتقديم الدعم لوضع البرامج/تنفيذها وضمان جودة النتائج الرئيسية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية التي تحددها الأفرقة القطرية؛ (ب) إدارة ومراقبة أداء نظام المنسقين المقيمين/أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وأعضاء الأفرقة يتألفون من ممثلين لصناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة وغيرها من وكالات منظومة الأمم المتحدة التي لديها أنشطة تنفيذية على الصعيد القطري.

٢٤ - والدعم لكافة آليات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية يقدمه مكتبها الذي أعيدت تسميته مؤخرا وبات يسمى ''مكتب تنسيق العمليات الإنمائية''. اعتبارا من حزيران/يونيه عام ٢٠٠٨. وهذا المكتب يمثل هيكل الدعم الرئيسي الذي يوفر المساعدات المستمرة للمنسقين المقيمين ولنظام المنسقين المقيمين.

البرنامج الإنمائي بوصفه مديرا لنظام المنسقين المقيمين

٢٥ - لا تزال إدارة نظام المنسقين المقيمين منوطة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومدير هذا البرنامج هو المسؤول عن مراقبة النظام مراقبة إدارية. وقد أكد القراران الأخيران المتعلقان بالاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية دور البرنامج الإنمائي بوصفه مديرا للنظام. ومدير البرنامج الإنمائي، بوصفه رئيسا لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، يرفع التقارير إلى الأمين العام، بحكم دوره كرئيس لمجلس الرؤساء التنفيذيين، فيما يختص بأداء النظام.

تقديم الدعم الفني والاستشاري إلى نظام المنسقين المقيمين

٢٦ - يستند نظام المنسقين المقيمين إلى أنواع مختلفة من الدعم الفني المقدم من جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. إذ تقدم عدة أفرقة عاملة وفرق عمل تابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية خدمات استشارية وتوجيهات بشأن مواضيع ذات طبيعة شاملة نابعة من مؤتمرات الأمم المتحدة الدولية والنهوج الشاملة للمنظومة، فضلا عن عمليات البرمجة. وتعزيزا للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لتنمية القدرات الوطنية، يقدم الدعم بصور جد متنوعة، بما فيها الدعم المقدم بشأن عمليتي التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية،

وتنمية القدرات، وتعميم مراعاة الأهداف الإنمائية للألفية في ورقات استراتيجية الحد من الفقر، وخطط دعم الأهداف الإنمائية للألفية، والطرائق الجديدة للمعونة، ومشاركة المجتمع المدني، والنهوج القائمة على حقوق الإنسان (بما في ذلك أثناء العمل)، ومؤشرات الأداء المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتعميم مراعاة الحد من مخاطر الكوارث، والاستجابة لقضايا الشعوب الأصلية.

٢٧ - كما تدعم شبكات الكترونية مواضيعية ووظيفية أفرقة الأمم المتحدة القطرية عن طريق منتديات النقاش وتبادل الخبرات، وتلك شبكات من قبيل شبكة ممارسات التنسيق والشبكة الاستشارية للسياسات العامة المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية.

٢٨ - وهناك برنامج تدريبي لأفرقة الأمم المتحدة القطرية يتحقق بفضل عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يتناول، على سبيل المثال الإدارة القائمة على النتائج. وثمة دورات تدريبية مواضيعية أخرى تعتمد على الدراية الفنية المتاحة لدى كل من الصناديق والبرامج والوكالات فرادى. وهي تشمل نموذجا عن التجارة، بدعم من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، وواحدا عن العمالة والعمل اللائق، بدعم من منظمة العمل الدولية. ويقدم مكتب تنسيق العمليات الإنمائية، من تبرعات الجهات المانحة، ثلاثة ملايين دولار سنويا لكلية موظفي منظومة الأمم المتحدة ولأفرقة الأمم المتحدة القطرية، من أجل تمويل التدريب.

إطار المساءلة

٢٩ - يعزز نظام المنسقين المقيمين مساءلة منظومة الأمم المتحدة من قبل البلد المضيف، عن طريق إبلاغ المنسق المقيم السلطات الوطنية بنتائج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (انظر القرار ٢٠٨/٦٢، الفقرة ٩٦) تمشيا مع السيطرة والقيادة الوطنيتين لعمليات البرمجة، وعن طريق مواءمة الإطار مع الأولويات الوطنية. وهو يعزز أيضا مساءلته من قبل الهيئات الحكومية الدولية، بما فيها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بواسطة الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية وهذا التقرير على سبيل المثال.

٣٠ - وعلاوة على ذلك، يعزز نظام المنسقين المقيمين المساءلة داخل منظومة الأمم المتحدة. ومكونات هذه المساءلة هي: (أ) مصفوفة نتائج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ (ب) خطة العمل السنوية لفريق الأمم المتحدة القطري؛ (ج) نظام تقييم الأداء.

٣١ - وخطة عمل الفريق القطري هي الأداة الرئيسية لتنظيم الأنشطة التنسيقية القطرية. ويتوقع لخطة العمل هذه أن تحدد إجراءات التنسيق المزمعة الرئيسية، وأن تنبني أساسا على

مصفوفة نتائج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وهي تعد تماشيا مع التوجيه الصادر عن الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية وما يتصل به من مبادرات صادرة عن مجلس الرؤساء التنفيذيين ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٣٢ - والنتائج التي يحققها المنسق المقيم والفريق القطري يبينها تقرير سنوي. ويقدم المنسق المقيم التقرير إلى الأمين العام (بوصفه رئيسا لمجلس الرؤساء التنفيذيين) عن طريق مدير البرنامج الإنمائي. وحسبما يطلب الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية، يقدم نظام المنسقين المقيمين التقارير إلى الحكومات المضيفة عن التقدم الذي يحرزه الفريق القطري في سبيل تحقيق النتائج المستهدفة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٣٣ - وفي عام ٢٠٠٦، بدأ العمل على أساس تجريبي بنظام لتقييم الأداء ينطوي على تقييم متبادل يشمل أداء المنسق المقيم وأداء أعضاء الفريق القطري بالقياس إلى خطة عملهم المتفق عليها. وقد جرى تعزيز النظام، وهو مطروح الآن لتقييم الأداء عن عام ٢٠٠٧. ويشمل النظام ثلاثة مكونات عامة، هي:

(أ) تقييم ذاتي يجريه المنسق المقيم وأعضاء الفريق القطري لتقدير النتائج التي حققوها (يجري تقييم مجموعة واحدة من النتائج للمنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية/المسؤول المكلف وتقييم مجموعة أخرى للفريق ككيان جماعي). وعملا على زيادة مساءلة فرادى أعضاء الفريق القطري، يبين أيضا إبلاغ النتائج طريقة قيادة ممثلي الوكالات فرادى للفريق توصلا إلى نتيجة مشتركة بالنيابة عنه. وتستند نتائج الاستجابة الإنسانية إلى عقد منسق الإغاثة في حالات الطوارئ/منسق الشؤون الإنسانية؛

(ب) أداة تقييم الكفاءة، التي تتألف من ١٨٠ درجة وتقيس سلوكيات الفريق وأوجه كفاءته؛

(ج) التغذية المرتدة من منظومة الأمم المتحدة بشأن أداء المنسق المقيم: يقدم منسق الإغاثة في حالات الطوارئ/مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تغذية مرتدة بشأن الأداء الإنساني للمنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية؛ ويقدم الممثل الخاص للأمين العام تغذية مرتدة عن أداء نائب الممثل الخاص للأمين العام، وتقدم إدارة شؤون السلامة والأمن تغذية مرتدة عن أداء المسؤول المكلف، وذلك وفقا للمعايير المستمدة من نظام إدارة الأمن بالأمم المتحدة؛ ويقدم أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين تغذية مرتدة عن أداء المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية/المسؤول المكلف، فيما يتعلق بولايات الوكالات.

٣٤ - وتقدم التقييمات إلى أفرقة المديرين الإقليميين/أفرقة الإدارة الإقليمية التي تجري تقييمها الخاص وتقدم تغذية مرتدة إلى المنسق المقيم والفريق القطري. وهذا

الاستعراض لا يحل محل عملية الاستعراض الداخلي بأية وكالة لأداء ممثلها القطري، بل يكون بمثابة مُدخل من المُدخلات.

٣٥ - ولا يزال هناك عدد من التحديات المتعين مواجهتها لتحسين النظام والعملية. وهذه التحديات تشمل ما يلي: (أ) الحاجة إلى تخفيف العملية مع الحفاظ على جودة التقييم؛ (ب) إقامة صلات ذات طابع منهجي أوضح تربط تقييم أداء المنسق المقيم للفريق القطري بنظم فرادى المنظمات؛ (ج) موالاة تطوير تقييم أفرقة المديرين الإقليميين/أفرقة الإدارة الإقليمية، بما في ذلك تعزيز اشتراك المنظومة عموما (في نظام المنسقين المقيمين) مع ضمان إمكانية الإدارة؛ (د) إجراء متابعة للتقييمات ذات طابع منهجي أوضح وتستهدف سد ثغرات الأداء.

هاء - آليات التنسيق على الصعيد القطري

فريق الأمم المتحدة القطري

٣٦ - على الصعيد القطري، يعمل نظام المنسقين المقيمين أساسا عن طريق الفريق القطري. وتجري عملية اتخاذ القرارات بشأن الإجراءات الجماعية أو المسائل التي تهم المنظومة بأسرها في اجتماعات ذلك الفريق، التي يرأسها المنسق المقيم. ويضم الفريق القطري ممثلي منظمات الأمم المتحدة المعتمدين على النحو الواجب لدى الحكومة، الذين لديهم برامج تنفيذية وميزانية قطرية ويُساءلون عن أداء الفريق وأهدافه.

٣٧ - وفي معظم البلدان، تشترك مؤسسات بريتون وودز اشتراكا نشطا في أعمال الفريق القطري. ويجوز أن يدعو المنسق المقيم منظمات أخرى، من قبيل المصارف الإنمائية الإقليمية، إلى الاشتراك في الاجتماعات. وفي حالات الطوارئ، تكون أداة تنسيق الشؤون الإنسانية هي الفريق القطري للشؤون الإنسانية، الذي يضم أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري وممثلي المنظمة الدولية للهجرة والمنظمات غير الحكومية وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية.

مكتب المنسق المقيم

٣٨ - مع ازدياد المطالب وتعقد مهام المنسق المقيم وتوقع زيادة الفعالية، جرى تزويد المنسقين المقيمين بموظفي دعم يشكلون ''مكتب المنسق المقيم''، ويتألفون من موظف واحد على الأقل وثلاثة أشخاص في المتوسط. وفي الظروف المعقدة اللاحقة للأزمات، قد يزداد عدد الموظفين بضم موظفين فنيين دوليين ووطنيين، من قبيل مستشارين لشؤون الرصد

والتقييم وأخصائيي الاتصالات والمستشارين الأمنيين، لا سيما عندما يتعذر تقديم الدعم من قدرات الفريق القطري القائمة. ويتراوح تشكيل مكتب المنسق المقيم حسب ظروف البلد.

الأفرقة المواضيعية

٣٩ - يقدم فريق الأمم المتحدة القطري الدعم لجهود التنسيق الوطنية بقيادة الحكومة، وهي جهود يساهم فيها شركاء رئيسيون آخرون. ومهام التنسيق المعينة تُنظم حسب المجال الفني وتُسند إلى أفرقة مواضيعية أو أفرقة عاملة/عنقودية أو فرق عمل، حسب الاحتياج، وتقودها عادة الوكالة صاحبة الولاية والدراية الفنية ذات الصلة.

٤٠ - والأفرقة المواضيعية تمثل آلية هامة للاضطلاع بمهمة التقييم القطري الموحد أو العمل التحليلي القطري، وإعداد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وتنفيذ المبادرات المشتركة ورصدها. وهذه الأفرقة يجري إنشاؤها باطراد تمشيا مع مجالات نتائج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والمواضيع الشاملة. والأفرقة المواضيعية الشائعة هي الأفرقة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأفرقة المعنية بالشؤون الجنسانية. ويمكن تنظيم أفرقة أخرى معنية بإدارة الكوارث، وبالأمن الغذائي، والصحة، والأهداف الإنمائية للألفية، وتنسيق المعونات، فضلا عن مواضيع أخرى. وغالبا ما تنظم الأفرقة أيضا لتعنى بالعمليات والإدارة والاتصالات.

واو - اشتراك المنظومة عموما في نظام المنسقين المقيمين

٤١ - يقوم اشتراك المنظمات الأعضاء في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في نظام المنسقين المقيمين على أساس مبدأ خضوع النظام لسيطرة ذلك لجهاز ككل وعمله على أساس التشارك وبروح الزمالة وخضوعه للمساءلة. وقد أكدت الجمعية العامة، في الفقرة ١٣ من قرارها ٢٠٨/٦٢، ضرورة الاضطلاع بتعزيز التنسيق والاتساق على الصعيد القطري على نحو يقر بولاية ودور كل منها وينهض بالاستخدام الفعال للموارد والخبرة الفريدة لجميع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة.

٤٢ - والتنسيق والاشتراك من قبل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة يحدث على صعيد المقر والصعيد الإقليمي والصعيد القطري، فيما يختص بمهام نظام المنسقين المقيمين وتنظيمه وإدارته على النحو المبين أعلاه.

الاشتراك في الرقابة والتوجيه والإدارة الشاملين

٤٣ - تشترك الوكالات على نطاق واسع في وضع السياسات التنفيذية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بنظام المنسقين المقيمين، وذلك من خلال الفريق المعني بقضايا المنسقين المقيمين التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. والاشتراك في الفريق متاح لجميع المنظمات المنتمية إلى المجموعة.

٤٤ - ويدار اشتراك الوكالات فيما يختص بعملية تقييم الأداء على النحو المبين أعلاه، عن طريق آلية المديرين الإقليميين/أفرقة الإدارة الإقليمية على الصعيد الإقليمي وداخل فريق الأمم المتحدة القطري.

الاشتراك في اختيار المنسقين المقيمين

٤٥ - تشترك وكالات الأمم المتحدة أيضا في عملية اختيار المنسقين المقيمين. ويجري تشجيع الوكالات على تسمية موظفين مؤهلين ليجري تقييمهم تمهيدا لضمهم إلى مجموعة المرشحين. وقد يمكنها الاشتراك أيضا في تحديد المرشحين المناسبين لهذه الوظائف عن طريق الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات. وفي الوقت الحالي، تشارك في الفريق المذكور ١١ وكالة ذات مسؤوليات تنفيذية ميدانية كافية.

٤٦ - وبينما أتى معظم المنسقين المقيمين على مدى الزمن من البرنامج الإنمائي، توجد زيادة ملموسة في نسبة المنسقين المقيمين الذين أتوا من وكالات أخرى، وذلك نتيجة للجهود التي بذلتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للتنويع في المنضمين إلى مجمع الموهوبين. وفيما بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٣، كان ٣٦ في المائة من المرشحين الذين يخضعون للتقييم لاحتمال اختيارهم كمنسقين مقيمين منتمين إلى منظمات أخرى بخلاف البرنامج الإنمائي. وبحلول عام ٢٠٠٨، زادت هذه النسبة إلى ٦٤ في المائة. وفيما بين عام ٢٠٠١ ونيسان/أبريل عام ٢٠٠٨، زاد عدد المنسقين المقيمين غير المنتمين إلى البرنامج الإنمائي الذين وافق عليهم الأمين العام والحكومات المضيفة إلى أكثر من الضعف، وزادت نسبتهم من ١٣ في المائة إلى ٣٠ في المائة. وتبلغ نسبة الموظفين القادمين من الوكالات المتخصصة للعمل كمنسقين مقيمين نحو ٥ في المائة.

٤٧ - وهناك عدد من العوامل يؤثر على الجهد المبذول لتوسيع قاعدة توظيف المنسقين المقيمين من مختلف أنحاء منظومة الأمم المتحدة. وهذه العوامل تتصل بسياسات الموارد البشرية داخل المنظمات وفيما بينها، بالتنقل فيما بين الوكالات، وما ينطوي عليه إعداد الموظفين لشغل وظائف المنسقين المقيمين من تكاليف باهظة، ومشاكل إعادة الإدماج في

المنظمة الأصلية بعد انتهاء الانتداب لوظيفة المنسق المقيم، وتدني تصنيف وظائف المنسق المقيم والمنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية على ضوء تعقد مهام الوظيفة، وكذا حزمة الحوافز المرتبطة بها. وتجري حاليا مناقشة نهوج لمعالجة تلك القضايا في إطار الفريق المعني بقضايا المنسقين المقيمين.

٤٨ - ويجري حاليا اتخاذ تدابير لتحسين تدريب المنسقين المقيمين/منسقي الشؤون الإنسانية لتعزيز معرفتهم بالوكالات الأخرى (لا سيما الوكالات غير المقيمة والوكالات المتخصصة)، بوسائل تشمل تعريف المنسقين المقيمين الجدد بكافة الوكالات. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال هناك شعور بالقلق لأن المنسقين المقيمين لا يلمون إلماما كافيا بأدوار الوكالات المتخصصة والوكالات غير المقيمة وولاياتها.

اشتراك الوكالات على الصعيد القطري

٤٩ - دأبت الجمعية العامة على الدعوة إلى تحسين الاشتراك على صعيد المنظومة من قبل منظمات الأمم المتحدة الإنمائية في الأنشطة التنفيذية المضطلع بها على الصعيد القطري من أجل التنمية للوصول بمستوى الدعم لجهود التنمية الوطنية إلى حده الأمثل، والدعوة إلى تيسير حصول البلدان النامية على الخدمات المتاحة داخل المنظومة. ولذلك، دعت الجمعية إلى اتخاذ تدابير لتشجيع زيادة الشمول والاشتراك، بوسائل تشمل التشجيع واللامركزية وتفويض السلطة والبرمجة المتعددة السنوات، فضلا عن استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة (انظر القرار ٥٩/٢٥٠، الفقرات ٤٣ إلى ٤٥ والفقرة ٥٧؛ والقرار ٦٢/٢٠٨، الفقرة ٩٥).

٥٠ - ويحدث التنسيق واشتراك الوكالات في جانبي البرمجة والإدارة اللذين ينطوي عليهما أداء فريق الأمم المتحدة القطري. وقد يتأثر الاشتراك بعوامل، من قبيل وجود الوكالة فعليا أو عدم وجودها، وارتباطها بعمليات قطرية وبرامج تنفيذية، وحجم الوجود وطبيعته، والميزانية المتصلة به؛ والموارد التي يمكن أن تساهم بها الوكالة لدعم التنسيق والجهود المشتركة.

اشتراك الوكالات غير المقيمة

٥١ - أظهر تحليل أجرته مؤخرا مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أن ١٣ وكالة من مجموعة وكالات، عددها ٢٤ وكالة، كانت غير مقيمة في أغلبية البلدان المشمولة بالبرنامج (٥٠ في المائة أو أكثر). وتلك الوكالات قدمت الدعم المتخصص من مكاتب إقليمية ومكاتب بالمقر.

٥٢ - ويصبح اشتراك الوكالات غير المقيمة في تنفيذ التعاون الإنمائي ظاهرا للعيان عندما تقدم الدراية الفنية والخدمات الإدارية للأنشطة المضطلع بها على الصعيد الميداني وتساهم ببعض التمويل. ومع ازدياد الفرص والمطالب الداعية إلى الاشتراك في النهوج القطاعية الشاملة وخلافها من طرائق المعونة الجديدة، تُبرم الوكالات غير المقيمة اتفاقات للتعاون المؤسسي مع الوكالات المقيمة (أو تستحدث شكلا من أشكل الوجود القطري). وهذه الاتفاقات تشمل ترتيبات من قبيل إيفاد موظف اتصال إلى البلد، وطرائق للتعاون بالاستناد إلى مبادرات عالمية. ولدى بعض الوكالات غير المقيمة مبادرات متعددة الشركاء، من قبيل المبادرات المضطلع بها مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (مثال ذلك تعاون الأونكتاد بشأن الإطار المتكامل لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نموا).

٥٣ - وهناك وكالات أخرى غير مقيمة لديها مراكز تنسيق وطنية (انطلاقا من الوكالات المضيفة الحكومية أو منسقي المشاريع الذين تستخدمهم الوكالات). وقد خطت بعض الوكالات خطوات محددة لإضفاء طابع لا مركزي على وجودها. فمنذ عام ٢٠٠٤، أنشأت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ١٣ مكتبا داخل البرنامج الإنمائي. واستنادا إلى مذكرة تفاهم مبرمة في عام ٢٠٠٢ بين البرنامج الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، هناك الآن ٤٠ مديرا من مديري برامج الموئل جاهزون للعمل. وقد أخذ برنامج الأغذية العالمي يفتتح وحدات تنسيق تنفيذي بعدد من البلدان في إطار ترتيب مشترك مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو) والبرنامج الإنمائي بوصفهما منظمتين مضيفتين.

٥٤ - وفي الحالات التي تفتقر فيها منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) إلى مكاتب قطرية تدخل المنظمتان في شراكة استراتيجية مع البرنامج الإنمائي. وهذا الترتيب سمح للمنسقين المقيمين بأن يلموا بإمكانات خطة العمل العالمية لتوفير التعليم للجميع باعتبارها إطارا للتنسيق في مجال التعليم. كما أن هذا مكن من تعزيز مجموعة أدوات عمل لتعميم منظور العمالة والعمل اللائق الذي اعتمده مجلس الرؤساء التنفيذيين في عام ٢٠٠٧. كما وقعت اللجان الإقليمية اتفاقا إطاريا للتعاون مع البرنامج الإنمائي في عام ٢٠٠٧، يحدد ثمانية مجالات للتعاون، من بينها عمليات التحليل والتخطيط التي تقوم بها أفرقة الأمم المتحدة القطرية وتنسيق الخدمات الاستشارية على الصعيد القطري.

٥٥ - وفي عام ٢٠٠٥، أجرى الفريق العامل المعني بالوكالات غير المقيمة، التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، حصرا لتحديد مقدار اشتراك هذه الوكالات في الأنشطة الإنمائية المضطلع بها على الصعيد القطري. وخلص الفريق العامل إلى ضرورة تبني نهج أكثر اتساقا

يكفل إتاحة كل الدراية الفنية الموجودة لدى منظومة الأمم المتحدة للحكومات الوطنية على الصعيد القطري. وقد التزم نحو ١٥ كيانا مشترِكا في مبادرة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بالسعي لاتخاذ تدابير تكون جزءا من خطة عمل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الوكالات غير المقيمة. والتزمت هذه الكيانات جميعها بتسمية منسقين للاتصال بمكاتب المنسقين المقيمين، وبأن يكونوا جزءا من أفرقة الأمم المتحدة القطرية عندما تكون هذه الدراية الفنية مفيدة للشركاء الوطنيين وعندما تسمح لها الظروف بأن تفعل ذلك. كما جرت تسمية موظفين بمكاتب المنسقين المقيمين ليعملوا بصفة منسقين للاتصال بالوكالات غير المقيمة. وفي عام ٢٠٠٧، أنشأ البرنامج الإنمائي، بصفة تجريبية وعلى سبيل الاستجابة لخطة العمل المتعلقة بالوكالات غير المقيمة، ١٤وظيفة وطنية لمحللي تنسيق للوكالات غير المقيمة، وجرى شغل ١٢ وظيفة من هذه الوظائف. وإذا كانت النتائج إيجابية، سيتطلب الأمر معالجة مسألة تمويل الوظائف المماثلة في بلدان أخرى.

ثالثا – التنسيق على الصعيد القطري: الأنشطة والأدوات والقيمة المضافة

ألف – التنسيق من أجل التنمية

٥٦ – إن منافع تنسيق الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية تتصل أساسا بدعم العملية الإنمائية الوطنية عن طريق ما يلي: (أ) تحقيق نتائج لتعزيز الأثر الاستراتيجي لمساهمة المنظومة في الخطط والأولويات الوطنية؛ (ب) زيادة الكفاءة التنفيذية للمنظومة وتقليل تكاليف المعاملات التي يتكبدها الشركاء الوطنيون، لا سيما بتبسيط ومواءمة عمليات البرمجة وممارسات العمل.

٥٧ – وبينما تتمثل المهمة الأساسية لنظام المنسقين المقيمين في معظم البلدان في تنسيق النتائج الإنمائية، يتحمل النظام أيضا مسؤولية ضمان الأمن لوجود الأمم المتحدة القطري دعما للجهود الرامية إلى تنسيق التأهب الإنساني ومواجهة حالات الطوارئ والعمل على ضمان الانتقال السلس من الإغاثة الإنسانية إلى التنمية الطويلة الأجل.

٥٨ – وسعيا إلى تأثير إمكانات التنسيق التامة على الجهود الإنمائية الوطنية، يظل استعمال الأدوات والعُدد المشتركة يؤدي دورا هاما في جهود أفرقة الأمم المتحدة القطرية الرامية إلى تحسين التناسق على الصعيد القطري. وهناك ثلاث أدوات رئيسية يجري استعمالها، هي (أ) التقييم القطري الموحد؛ (ب) إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإطار نتائجه؛ (ج) البرمجة المشتركة، والبرامج المشتركة متى كانت مناسبة. وثمة أداتين أخريين استحدثتا

لتكميل الأدوات السالفة الذكر، هما النهج المنسق في التحويلات النقدية والصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين[٦].

٥٩ - وظلت الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي يُخطران، بصفة منتظمة منذ عام ١٩٩٨، بأداء هاتين الأداتين. وقد سلمت الجمعية، في الاستعراضين الشاملين لسياسة الأنشطة التنفيذية اللذين أُجريا عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧، بالقيمة المضافة المتولدة عن التقييم القطري الموحد بوصفه أداة مشتركة لتحليل الحالة الإنمائية الوطنية ولتحديد القضايا الإنمائية الرئيسية، مع إيلاء اهتمام خاص للأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية لمتفق عليها دوليا. وقد أشارت الجمعية العامة، في قرارها ٢٠٨/٦٢، إلى إمكانات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بوصفه الإطار الجماعي والمتسق والمتكامل لبرمجة ورصد إطار عمليات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري، مما يؤدي إلى تزايد فرص القيام بمبادرات مشتركة، بما فيها البرمجة المشتركة؛ كما حثت الجمعية جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على الاستفادة بالكامل من تلك الفرص لتعزيز كفاءة المعونة وفعاليتها.

٦٠ - وقد تولد عن هذه الأدوات تقدم فيما يتعلق بمواءمة دورات البرمجة فيما بين كيانات الأمم المتحدة التي لديها دورات برمجة متعددة السنوات، لا سيما البرنامج الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، وبرنامج الأغذية العالمي واليونيسيف في أكثر من ١١٠ بلدان (في شباط/فبراير عام ٢٠٠٧). ولا تزال هذه المواءمة تمثل تحديا للمجموعة الأكبر من كيانات الأمم المتحدة التي لديها هيئات تنفيذية مستقلة نظرا للفروق بين أطر التمويل، والدورات، والطرائق[٧]. ولا يزال الإدماج التام في عمليات البرمجة الوطنية ونظمها يمثل تحديا رئيسيا لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

٦١ - ومن ناحية الجودة، فإن أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تحقق مواءمة أفضل مع الأولويات الإنمائية الوطنية وعمليات التخطيط الوطنية وتركز على نتائج برنامجية أقل وذات طابع استراتيجي أوضح. بيد أن هناك حاجة إلى تعزيز رصد النتائج وتقييمها. وفضلا عن هذا، لا تزال هناك مشاعر قلق بشأن التوصل إلى نهج مناسب لوضع إطار عمل

(٦) النهج المنسق في التحويلات النقدية هو نهج جديد لإدارة المخاطر تستخدمه صناديق الأمم المتحدة ووكالاتها البرنامجية الرئيسية الأربعة لتحويل النقدية للشركاء المنفذين بطرائق مناسبة لظروف البلدان ولبناء قدرة هؤلاء الشركاء على إدارة الشؤون المالية إدارة حسنة. أما الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين، فهي أداة تمويل يوحد المانحون من خلالها الموارد لدعم الأولويات الوطنية وتسهيل عمل وكالات الأمم المتحدة وإنجازها في إطار من التنسيق والتعاون المحكمين. وما برحت هذه الصناديق الاستئمانية تستخدم بصورة مطردة في الحالات الإنسانية وحالات الإنعاش وحالات الانتقال.

(٧) انظر A/62/73-E/2007/52، الفقرة ١٠٥.

للأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يجمع في نفس الوقت بين التركيز الاستراتيجي والشمولية. وقد تكون لبعض البلدان احتياجات خاصة ربما تدفع وكالات الأمم المتحدة الصغرى أو الأكثر تخصصا إلى دعمها ربما لا تتلقى علاجا مشتركا أو تبرعات نقدية كبيرة. وهذه التبرعات يُعترف بها وتُدرج في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (ولكنها لا تدرج في مصفوفة النتائج المشتركة).

٦٢ - ومتى استكمل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وأقرته الحكومة، تقدم الوكالات إيضاحات أكثر بشأن الطريقة التي ستسهم بها في نتائج ذلك الإطار. ويجري إحراز تقدم فيما بين البرنامج الإنمائي واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية وبرنامج الأغذية العالمي فيما يختص بمواءمة الأدوات التي تُفعل الإطار (وهي من قبيل وثائق البرامج القطرية، وخطط عمل البرامج القطرية، وخطط العمل السنوية). كما طورت بعض الوكالات المتخصصة أطر برمجتها القطرية أو أدواتها التخطيطية، التي من قبيل استراتيجية التعاون القطري لمنظمة الصحة العالمية، والبرنامج القطري للعمل اللائق التابع لمنظمة العمل الدولية؛ والإطار المتكامل لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، الذي وضع بالاشتراك بين الأونكتاد ومركز التجارة الدولية والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والبرنامج الإنمائي؛ وإطار الفاو للأولويات الوطنية المتوسطة الأجل؛ وهناك مؤخرا استراتيجية اليونسكو لدعم التعليم الوطني. ومن المهم أن تتكامل هذه العمليات والأطر داخل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، عملا على تقليل الازدواج المحتمل وضمان التكاملية. ويقوم البنك الدولي وفريق الأمم المتحدة القطري في عديد من البلدان بالتشاور الوثيق لضمان التكاملية بين استراتيجية المساعدة القطرية وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٦٣ - وتحاول صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، بصورة مطردة، تحقيق المواءمة بين برامج الوكالات ودورات برامجها وتخطيطها والاحتياجات من الوثائق على الصعيد القطري. وقد أطلق عدد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية مبادرات تستهدف إعداد عمليات أكثر توحيدا على الصعيد القطري وإعداد وثائق مشتركة، وهذا يحدث بوجه خاص فيما بين البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي.

٦٤ - وتتضاعف مبادرات التنسيق حول أي جدول أعمال مشترك أثناء مرحلتي التقييم والتخطيط وفي أثناء الأزمات الإنسانية، ولكنها تميل إلى التباطؤ أثناء مرحلتي التنفيذ والرصد. وقد يؤدي استمرار وجود خطط ووثائق تنفيذية لوكالات منفردة إلى تحميل الشركاء الوطنيين تكاليف معاملات غير لازمة، لا سيما عندما تقدم عدة وكالات الدعم إلى الشريك

نفسه لتحقيق نتيجة مشتركة. وسيساعد العمل الإضافي الذي يجري بالمقر والعمل الذي تقوم به أفرقة الأمم المتحدة القطرية على زيادة المواءمة في برمجة الوكالات وعلى زيادة تكاملها بينما يحسن آليات التنفيذ والرصد والإبلاغ المشترك.

٦٥ - والبرامج المشتركة[٨]، باعتبارها إحدى طرائق البرمجة الرامية إلى تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، أخذت تصبح، باطراد، الطريقة المتبعة للتنسيق التنفيذي في مجالات معينة تحتاج فيها الوكالات إلى العمل معا. وتلك البرامج المشتركة عبارة عن مجموعات من الأنشطة تنعكس في خطة عمل مشتركة بميزانية ينفذها ويمولها كيانان على الأقل من كيانات الأمم المتحدة، مع تحديد واضح للأدوار.

٦٦ - وقد تضمن موقع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، اعتبارا من آذار/مارس عام ٢٠٠٨، معلومات عن نحو ٤٢٨ برنامجا مشتركا. وبينما تعالج هذه البرامج مواضيع شديدة التنوع، نجد أن المواضيع الأكثر شيوعا هي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ والجنسانية؛ والصحة؛ والحد من الفقر، والحوكمة والديمقراطية؛ وقياس الأهداف الإنمائية للألفية والإبلاغ عنها.

٦٧ - وهذا النوع من التعاون ربما لا يزال متعثرا ويتطلب وقتا طويلا لإنجازه بفعل دورات التمويل والإجراءات المالية اللامنسجمة، واختلافات نظم استعادة التكاليف، وصور الجمود الإداري، واختلاف صور تفويض السلطة أو طرائق تحقيق اللامركزية، واختلاف متطلبات الإبلاغ. وقد يتحقق التعاون في صور أخرى، ربما بتحقيق المواءمة والتنسيق بين البرامج المتوازية في إطار عمل مشترك أو برنامج عمل مشترك، وهو أيضا ما ثبتت فعاليته.

٦٨ - وثمة نموذج رائع للتنسيق الفعال، هو استجابة منظومة الأمم المتحدة لاحتمال تحول أنفلونزا الطيور وأنفلونزا البشر إلى وباء في فترة السنتين ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وقد أنشأت الأمم المتحدة، في إطار خطة عمل موحدة بشأن أنفلونزا الطيور والبشر، يقودها منسق المنظومة المعني بالأنفلونزا، هياكل تنسيقية واضحة على كافة الأصعدة وتقسيما للعمل وأدوارا قيادية موزعة فيما بين وكالات الأمم المتحدة التي أسندت إليها ولايات مناسبة وتتمتع بميزات نسبية، وهي منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو) فيما يختص بالماشية، ومنظمة الصحة العالمية فيما يختص بالصحة، واليونيسيف فيما يختص بالاتصالات، وبرنامج الأغذية العالمي فيما يختص بالتخطيط لحالات الطوارئ، وأُسند التنسيق المشترك العام بين الشركاء والتمويل إلى البرنامج الإنمائي والبنك الدولي. وحُددت أولويات واضحة لمساعدة البلدان

(٨) يشير مصطلح البرمجة المشتركة إلى الأنشطة المشتركة المضطلع بها في حدود الدورة التامة للبرمجة (انظر القرار ٥٩/٢٥٠، الفقرة ٥٠).

على تنفيذ خططها الوطنية للتأهب للوباء. ونتيجة لذلك، جرى في غضون سنتين الانتهاء من ١٧٨ خطة وطنية للتأهب. وعلى الصعيد القطري، قام نظام المنسقين المقيمين بدور الآلية الرئيسية التي وحدت شمل منظومة الأمم المتحدة، وليس هذا فحسب، بل وحدت شمل طائفة كبيرة من الشركاء الإنمائيين الوطنيين والدوليين لكي يعملوا سويا.

٦٩ - والبرنامج المشترك المشمول برعاية متعددة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) نموذج طيب آخر من نماذج أطر الاستجابة المنسقة، إذ يتضمن تقسيما واضحا للعمل فيما بين المنظمات المشاركة في الرعاية. وهو يعمل في ظل مبدأ ''واحد مضروبا في ثلاثة'' (سلطة تنسيق وطنية واحدة معنية بالإيدز؛ وإطار عمل واحد متفق عليه لمواجهة الإيدز، ونظام رصد وتقييم واحد متفق عليه يعمل على الصعيد القطري). وبوجه عام، تعد أفرقة الأمم المتحدة القطرية استجابة على صعيد المنظومة عن طريق خطة متكاملة لدعم التنفيذ تقدم الدعم للسلطة التنسيقية الوطنية بصدد تنفيذ الخطة الوطنية.

٧٠ - وثمة نموذج آخر، هو الأفرقة المواضيعية المعنية بالجنسانية التي تنبثق عن أفرقة الأمم المتحدة القطرية في بلدان عديدة وتضع برامج مشتركة للعمل في نطاق إطار مشترك للدعم، يتضمن آليات عمل للتماس المنسق مع هياكل التنسيق الوطنية.

٧١ - وفي هذه النماذج الثلاثة، تتحدد قيمة النظام المضافة بمدى إسهامه في وضع أطر العمل الكلية، وفي درايته الفنية وإمكانية استفادته من موارد المعرفة، وما يتيحه من قدرة على تحقيق التلاقي (استنادا إلى الولاية المعيارية والحكومية الدولية). ونظرا للظروف الميسرة للعمل الموجودة على صعيد المقر والصعيد الإقليمي، فإن نظام المنسقين المقيمين على الصعيد القطري قادر على الأداء بأكثر الصور فعالية وتناسقا.

٧٢ - وبصفة عامة، فإن التنسيق الأكثر إحكاما والجهود المشتركة (التي من قبيل التخطيط السنوي، وتنسيق البرامج، واتفاقات التنفيذ، ورصد البرامج وتقييمها) عاملان يتيحان منافع عديدة من بينها ما يلي:

(أ) وجود صوت واحد داعم لصوغ السياسات العامة وبرمجتها وإعدادها، لا سيما في سياق النهوج القطاعية الشاملة؛

(ب) زيادة إمكانية التأثير بفعل زيادة التركيز الاستراتيجي في الاستجابة للأولويات الوطنية وزيادة تناسقه برنامجيا؛

(ج) زيادة التفاعلات فيما بين منظمات الأمم المتحدة، مما يؤدي إلى زيادة التفاهم المشترك والتعاون؛

(د) بلوغ الحد الأمثل للاستفادة من الموارد المالية والبشرية والمادية؛

(هـ) زيادة الكفاءة، بتقليل تكاليف المعاملات التي تتحملها الأمم المتحدة وشركاؤها (مثال ذلك تقليل ازدواج الأنشطة وتقليل الاجتماعات).

باء – تبسيط ممارسات العمل ومواءمتها

٧٣ – يتمثل أحد السبل المؤدية لزيادة منافع التنسيق في تنفيذ تدابير للتبسيط والمواءمة تستهدف تقليل تكاليف معاملات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وشركائه. وهذا يشمل الأخذ بتدابير لترشيد الوجود القطري عن طريق أماكن العمل المشتركة والتساكن؛ وتنفيذ نموذج المكتب المشترك، حسب الاقتضاء؛ وخدمات الدعم المشتركة العامة (بما فيها خدمات الأمن، وتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والسفر، والصيرفة، والإجراءات الإدارية والمالية، بما فيها الشراء)، فضلا عن وحدات معاملات مشتركة (انظر الفقرة ٣٦ من القرار ٥٩/٢٥٠ والفقرة ١٢٠ من القرار ٦٢/٢٠٨). كما شجعت الجمعية العامة، في الفقرة ١١٨ من قرارها ٦٢/٢٠٨، على زيادة تقليل تكاليف المعاملات بالاشتراك في الاضطلاع بأنشطة من قبيل البعثات والعمل التحليلي والتقييم.

٧٤ – ولم تكن هناك قياسات منهجية وجمع للمعلومات فيما يتعلق بالمنافع الناتجة عن أماكن العمل والخدمات العامة أو المشتركة. إلا أن هناك مؤشرات تدل على المنافع أبلغت بها أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وعلى سبيل المثال، أسفر إنشاء دار للأمم المتحدة في رومانيا عن وفورات بمبلغ ٠٠٠ ٣٠ دولار شهريا. وفي الفلبين، خفضت تكاليف السفر بنسبة ٢٠ في المائة بتنفيذ ترتيب مشترك مع شركات الخطوط الجوية. وفي ناميبيا، أسفر تقاسم خدمات تكنولوجيا المعلومات عن وفورات بمبلغ يزيد على ٠٠٠ ٨٠ دولار. وأدى الشراء والاستيراد المشتركين في هايتي إلى وفورات بنسبة ٣٠ في المائة في تكاليف المعاملات. والمنافع النوعية المترتبة على هذه الترتيبات تشمل ما يلي: التفاوض مع الموردين على هياكل تسعيرية أفضل وأكثر شفافية؛ وزيادة القدرة الشرائية وتوفير الوقت في عملية الشراء؛ وتحسين توقيتات خدمات الموارد البشرية/عملية التوظيف بفضل إعداد القوائم المشتركة. وفي حالة وكالات الأمم المتحدة التي توصلت مع الحكومات إلى ترتيبات استضافة، تحتاج فعالية التكلفة والتأثير على بناء القدرات في الوكالة المستضيفة إلى تقييم بالمقارنة بالخيارات التي يتيحها التساكن في أماكن عمل مشتركة أو في دور الأمم المتحدة. وعلى ضوء التهديدات الأمنية الموجهة

لمنظومة الأمم المتحدة، باتت أماكن العمل المشتركة قيد النظر حاليا في الظروف المنذرة بالخطر.

٧٥ - وفي عام ٢٠٠٤، أجرت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية دراسة بشأن إنشاء مكاتب مشتركة، وأنشئ أول مكتب من هذا القبيل في الرأس الأخضر عام ٢٠٠٦[٩]. والمبادئ الرئيسية لنموذج المكتب المشترك هي ما يلي: برنامج مشترك واحد للصناديق والبرامج؛ وقائد واحد مزود بالإمكانيات (المنسق المقيم)؛ وفريق واحد (يقدم الدعم لبرنامج مشترك)؛ وخدمات دعم متقاسمة/منسقة إلى الحد الممكن. والجهود المبذولة في هذا الاتجاه تتركز حاليا على خبرات البلدان الرائدة برنامجيا فيما يتعلق بمبدأ ''توحيد الأداء''.

رابعا - تمويل نظام المنسقين المقيمين

ألف - المصادر، والتخصيص، وأوجه الاستخدام

الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٧٦ - يقوم البرنامج الإنمائي، بوصفه المنظمة التي تدير نظام المنسقين المقيمين وتموله، بتمويل قدرات التنسيق الأساسية لدى الأمم المتحدة. وفيما بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧، كان مجموع الموارد الأساسية للبرنامج الإنمائي المنسوب إلى مهمة المنسق المقيم، ٦٧,٧ مليون دولار في المتوسط، وكانت الزيادات في الحدود الدنيا أثناء الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦. وفي عام ٢٠٠٧، واستنادا إلى النفقات، ارتفع المبلغ إلى ٧٤,١ مليون دولار، بزيادة نسبتها ١١ في المائة بالمقارنة بعام ٢٠٠٦. واستنادا إلى دراسة استقصائية لعبء العمل أجريت، ثم وسعت، بناء على طلبات الميزانية المقدمة من البرنامج الإنمائي إلى مجلسه التنفيذي، فإن ما متوسطه ٢٦ في المائة تقريبا من تكاليف المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي في الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧ و ٢٨ في المائة تقريبا في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ يعزى إلى دعم أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية. وهذه التكاليف تشمل تكاليف المنسق المقيم والموظفين الداعمين له مباشرة (السكرتير/السكرتيرة، السائق)، والاتصالات والعناصر المالية، والخدمات الإدارية العامة، فضلا عن أشكال الدعم الأخرى المقدمة إلى الوكالات المقيمة والوكالات غير المقيمة. ومنذ عام ٢٠٠٧، يدرج البرنامج الإنمائي أيضا، بصفة تجريبية، دعما مخصصا للوكالات غير المقيمة عن طريق ١٤ وظيفة جديدة لوطنيين يقومون بوظيفة محلل التنسيق. ويبلغ متوسط تكلفة الدعم التنفيذي المقدم من البرنامج الإنمائي إلى نظام المنسقين المقيمين

(٩) الهدف من نموذج المكتب المشترك هو ترشيد تمثيل الأمم المتحدة وعملياتها في البلدان التي بها وجود محدود للأمم المتحدة.

على مدى السنوات الأربع الماضية (٢٠٠٤-٢٠٠٧) قرابة ٠٠٠ ٤٠٠ دولار للبلد الواحد (على أساس ١٣٦ بلدا).

٧٧ - وخصص المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي، في مقرره ٢٣/٩٥، موارد إضافية في الإطار المالي للبرنامج من أجل الدعم البرنامجي لنظام المنسقين المقيمين. وهذه الموارد يُشار إليها باعتبارها دعما لاعتمادات المنسقين المقيمين وتعتبر بمثابة تمويل أولي لتعزيز التنسيق على الصعيد القطري وتسمح للمنسقين المقيمين بالاستجابة سريعا للفرص المتاحة للتعاون على صعيد المنظومة استجابة للأولويات الوطنية. والمبلغ الإجمالي المخصص لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ كان ١٣,٥ مليون دولار سنويا في المتوسط. والمبلغ الفعلي المُخصص للبلد الواحد، ومتوسطه ٠٠٧ ٩٨ دولار، يختلف من بلد إلى أخر، ولكن هذه الاختلافات صغيرة بالقيمة النسبية.

الموارد غير الأساسية

٧٨ - بالإضافة إلى مخصص الميزانية الأساسي، عبأ البرنامج الإنمائي منذ عام ٢٠٠١ موارد إضافية، عن طريق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، واستمدها من الجهات المانحة للمعونة الثنائية، لدعم قدرة التنسيق القطرية (٧٥ في المائة) وأنشطة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المضطلع بها على صعيد المقر والصعيد الإقليمي (٢٥ في المائة). وتُكمل تبرعات الجهات المانحة الموجهة عن طريق مشروع يُسمى ''صندوق الأمم المتحدة للتنسيق القطري'' موارد البرنامج الإنمائي الأساسية المخصصة لنظام المنسقين المقيمين. وهذه الأموال تُستخدم لدعم تعزيز قدرة أفرقة الأمم المتحدة القطرية على الأداء بصورة متناسقة، بوسائل تشمل قدرات الموظفين، والتدريب، واستعمال الأدوات والإجراءات الجديدة، وتحسين الاتصالات، وإدارة المعارف. وعن طريق الصندوق السالف الذكر، عبئ أيضا دعم إضافي لأنشطة التنسيق في البلدان المارة بمرحلة انتقال عقب الأزمات وكذلك للبلدان الرائدة في''توحيد الأداء'' (نحو ٠٠٠ ٢٥٠ دولار للبلد الواحد). وقد بلغت نفقات الصندوق السالف الذكر ٦,٨٢ ملايين دولار في عام ٢٠٠٧، بزيادة نسبتها ٢٢ في المائة تقريبا بالمقارنة بنفقات عام ٢٠٠٦. وتمثل النفقات المستمدة من ذلك الصندوق في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ نحو ٤٣ في المائة من إجمالي الموارد غير الأساسية المخصصة لدعم نظام المنسقين المقيمين. وعلى الصعيد القطري، يختلف المبلغ المخصص من بلد لآخر، ولكن يمكن القول استنادا إلى المتوسط (٢٠٠٦-٢٠٠٧) إن المبلغ التكميلي المدفوع من الصندوق للبلد الواحد (باستثناء المبلغ المدفوع للانتقال) قد تراوح بين ٠٠٠ ١٥ دولار و ٠٠٠ ٢٦ دولار.

٧٩ - وبالنسبة للفترة الممتدة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧، مثلت الموارد غير الأساسية نحو ١٤ في المائة، في المتوسط، من مجموع الموارد المخصصة لدعم نظام المنسقين المقيمين، بما في ذلك الدعم المقدم للمقر.

تمويل نظام المنسقين المقيمين

(النفقات)

(بدولارات الولايات المتحدة)

مصدر التمويل	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
ألف - البرنامج الإنمائي (الأموال العادية)				
الدعم التنفيذي المقدم من البرنامج الإنمائي إلى نظام المنسقين المقيمين[أ]، بما فيه الدعم المقدم إلى الوكالات غير المقيمة	٥١ ٣٣٠	٥١ ٣٣٠	٥٣ ٥٧٩	٦١ ٤٣١[ب]
الدعم المقدم إلى صناديق المنسقين المقيمين (المخصص والمراقب عن طريق مكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية)	١٣ ٥٢٧	١٤ ٢٦٤	١٣ ١٩٣	١٢ ٦٨٧
مجموع أموال البرنامج الإنمائي العادية	٦٤ ٨٥٧	٦٥ ٥٩٤	٦٦ ٧٧٢	٧٤ ١١٨
(النسبة المئوية من مجموع التمويل لنظام المنسقين المقيمين)	(٩١,٠)	(٨٨,٠)	(٨٤,٠)	(٨٢,٠)
باء - البرنامج الإنمائي/مكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (الأموال المجموعة من الجهات المانحة عن طريق صندوق الأمم المتحدة للتنسيق القطري)	٥ ٣٠٠	٦ ٩٦١	٧ ١٩١	٩ ٤٤٥
الدعم المقدم عن طريق المقر/كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة (بما في ذلك نماذج ''توحيد الأداء'') الأموال المخصصة لمكاتب المنسقين المقيمين				
الدعم المقدم إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية	-	-	٢ ٠٦٣	٣ ٤٩٨
الأموال الإضافية المقدمة لدعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية بعد الأزمات	١ ٢٢٥	٢ ١١٩	٣ ٥٣١	٣ ٣٢٥
المجموع الفرعي لأفرقة الأمم المتحدة القطرية	**١ ٢٢٥**	**٢ ١١٩**	**٥ ٥٩٤**	**٦ ٨٢٣**
(النسبة المئوية من التمويل المقدم من الجهات المانحة)	(١٨,٨)	(٢٣,٣)	(٤٣,٨)	(٤٢,٠)

مصدر التمويل	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
مجموع التبرعات المقدمة من الجهات المانحة	**٦ ٥٢٥**	**٩ ٠٨٠**	**١٢ ٧٨٥**	**١٦ ٢٦٨**
(النسبة المئوية من تمويل مكاتب المنسقين المقيمين)	(٩,١)	(١٢,١)	(١٦,١)	(١٨,٤)
مجموع الدعم المقدم لنظام المنسقين المقيمين	**٧١ ٣٨٢**	**٧٤ ٦٧٤**	**٧٩ ٥٥٧**	**٩٠ ٣٨٦**
متوسط الإنفاق للبلد الواحد (باستثناء نفقات الانتقال ونماذج ''توحيد الأداء'')، استنادا إلى الأرقام المجموعة من ١٣٦ بلدا				
الدعم التنفيذي المقدم من البرنامج الإنمائي لنظام المنسقين المقيمين، بما فيه الدعم المقدم إلى الوكالات غير المقيمة	٣٨٣,٠٦	٣٧٧,٤٢	٣٩٣,٩٦	٤٥١,٦٩
الدعم المقدم إلى صناديق المنسقين المقيمين وصندوق التنسيق القطري	٩٩,٤٦	١٠٤,٨٨	١١٢,١٨	١١٩,٠١
المجموع	**٤٨٢,٥٢**	**٤٨٢,٣٠**	**٥٠٦,١٤**	**٥٧٠,٧١**

(أ) هذا المبلغ يشمل التكلفة المجمعة لدعم البرنامج الإنمائي لمهمة ''التنسيق'' على صعيد المكتب القطري (بما فيها مرتب المنسق المقيم وتكاليف الدعم التنفيذي والإداري) ويمثل نحو ٢٦ في المائة من تكلفة المكتب القطري للبرنامج الإنمائي.

(ب) بالنسبة لعام ٢٠٠٧، لم تتوافر سوى تكاليف تقديرية وقت إعداد هذا التقرير.

تمويل المهام الأخرى المتعلقة بدعم التنسيق

٨٠ - بالإضافة إلى الصناديق السالفة الذكر المدعومة من البرنامج الإنمائي والجهات المانحة، تقدم كل آلية من آليتي التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، وهما مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة شؤون السلامة والأمن، دعما تنسيقيا مخصصا إلى فريق الأمم المتحدة القطري وإلى المنسق المقيم للقيام، على التوالي، بتنسيق المساعدات الإنسانية والأنشطة الأمنية. وحينما يقوم المنسق المقيم بدور نائب الممثل الخاص للأمين العام أيضا، تتقاسم الأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي تمويل مهمة المنسق المقيم، إذ تقوم الأمم المتحدة بسداد ٥٠ في المائة من مرتبه وبدلاته إلى البرنامج الإنمائي. كما تقدم الأمم المتحدة التمويل لسداد تكاليف الموظفين الإداريين العامين وموظفي الأمن بمكتب المنسق المقيم بوصفه نائبا للممثل الخاص للأمين العام.

٨١ - ومن المهم إجراء مقارنة بين تكاليف نظام المنسقين المقيمين وتكاليف كيانات الأمم المتحدة التنسيقية الأخرى، التي من قبيل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والبرنامج المشترك المشمول برعاية متعددة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وذلك على الرغم من أن تكاليف التنسيق على الصعيد القطري التي يتكبدها هذان

الكيانان المختلفان قد لا تكون قابلة للمقارنة بصورة مباشرة نظرا لاختلاف هياكلهما ومهامهما وولاياتهما. وفي عام ٢٠٠٦، كانت تكلفة نظام المنسقين المقيمين قرابة ٠,٥٠٦ مليون دولار (٤٠ في المائة منها لمرتب المنسق المقيم وللدعم المباشر المقدم له)، بينما بلغ متوسط تكلفة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/تنسيق الشؤون الإنسانية ٣,٦٧ ملايين دولار للبلد الواحد وللبرنامج المشترك المشمول برعاية متعددة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ٠,٣٢٨ مليون دولار للبلد الواحد.

المخصص القطري وأوجه استدام الدعم المقدم إلى صناديق المنسقين المقيمين وصندوق التنسيق القطري

٨٢ - يخصص مكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للمنسقين المقيمين موارد من الدعم المقدم إلى المنسق المقيم وصندوق التنسيق القطري. وتندرج الأنشطة التي يقدم الدعم إليها ضمن فئتين رئيسيتين، هما: (أ) البرمجة والدعوة الأكثر تكاملا؛ (ب) أماكن العمل المشتركة والخدمات المشتركة. ويستخدم الجزء الأكبر من الأموال لأجل موظفي التنسيق والمهام الرئيسية لمكتب المنسق المقيم، وهي مهام من قبيل التخطيط الاستراتيجي الذي يقوم به فريق الأمم المتحدة القطري، والرصد والإبلاغ فيما يختص بالنتائج والنفقات، والاتصال الفعال. ولتلقي أموال الدعم المخصص للمنسق المقيم، يجب أن تلبي الأنشطة أحد المعيارين التاليين: (أ) الصلة المباشرة بالأنشطة التنفيذية المنسقة تنسيقا أفضل؛ (ب) عنصر الابتكار وكون النشاط عاملا مساعدا للأنشطة المشتركة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة.

٨٣ - وفيما يلي أمثلة دالة على الأنشطة التي تستحق تمويلا من الدعم المخصص للمنسقين المقيمين: أنشطة الدعوة/الحملات والاتصالات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، واستحداث أنظمة للرصد والتقييم وقواعد بيانات لرصد الفقر؛ والتحسينات المدخلة على التنسيق على الصعيد القطري، بوسائل تشمل العمليات المتصلة بالتقييم القطري الموحد وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ وتوفير الدعم للأفرقة المواضيعية؛ والتعاون بشأن الخدمات المشتركة وأماكن العمل المشتركة؛ ومواءمة وتبسيط ممارسات العمل؛ وتعزيز القدرة التنسيقية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية (على سبيل المثال في مجالات التدريب وتطوير المواقع الإلكترونية لفريق الأمم المتحدة القطري). ولأن الأنشطة التي من هذا القبيل تحتاج إلى عمالة كثيفة، وينال موظفو مكتب المنسق المقيم جزءا كبيرا من الدعم المخصص للمنسقين المقيمين (٧٥ في المائة أو أكثر).

التبرعات المخصصة لتقاسم التكاليف

٨٤ - هناك مؤشرات تدل على أن بعض أفرقة الأمم المتحدة القطرية قادرة على تعبئة مبالغ كبيرة من التمويل المخصص لتقاسم الجهات المانحة/الشركاء للتكاليف ومن مساهمات منظومة الأمم المتحدة المقدمة لتكملة موارد الدعم المخصص للمنسقين المقيمين/صندوق التنسيق القطري. وتلزم معلومات إضافية عن الاتجاهات وعن الترتيبات المعينة في هذا الصدد. ومن واقع استعراض لعينة عشوائية من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، يتضح أن المنظومة يمكنها أن تساهم بنسبة من الدعم تصل إلى ٣٥ في المائة للأنشطة المنسقة التي تمثل جزءا من خطة عمل فريق الأمم المتحدة القطري، ومن وقت الموظفين. ويمكن أن تشكل مساهمات الجهات المانحة (بما فيها صغار الموظفين الفنيين) نسبة تصل إلى ٣٥ في المائة أو أكثر. ورغم ذلك، فإن العبء الأكبر من التمويل المخصص لقدرات التنسيق الأساسية يتحمله حتى الآن البرنامج الإنمائي.

باء - تخصيص الأموال والإبلاغ عنها

٨٥ - يفوض مدير مكتب تنسيق العمليات الإنمائية/مكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في التخصيص العام لأموال الدعم المخصص للمنسقين المقيمين وأموال صناديق التنسيق الوطني لأجل مكاتب المنسقين المقيمين، بينما يُفوض المنسق المقيم بكل بلد في إدارة الأموال بدعم إداري من البرنامج الإنمائي. ويقدم المنسقون المقيمون طلباتهم من الميزانية إلى مكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية كجزء من التقرير السنوي للمنسق المقيم. ويشمل التقرير السنوي معلومات عن استغلال أموال الدعم المخصص للمنسقين المقيمين/صناديق التنسيق القطرية. ويستعرض مكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية هذه الطلبات داخليا، ويشرك، حيثما أمكن، أفرقة المديرين الإقليميين في تخصيص الأموال.

خامسا - القضايا والتحديات

٨٦ - تحقق قدر كبير من التقدم وظهرت ابتكارات عديدة في مجال تحسين أداء نظام المنسقين المقيمين. إلا أنه لا يزال من المتعين عمل الشيء الكثير. ولا يزال النظام يواجه بعض التحديات القديمة، حتى في الوقت الذي تظهر فيه تحديات جديدة. وبعض التحديات الرئيسية التي تواجه النظام تشمل الحاجة إلى ما يلي:

(أ) الاستجابة بشكل مناسب لمختلف طلبات العمل المنسق الواردة من الهيئات الحكومية الدولية والهيئات المشتركة بين الوكالات فضلا عن منظومة الأمم المتحدة نفسها، التي تتطلب تمويلا مناسبا، بما في ذلك التمويل عن طريق تقاسم الوكالات للتكاليف؛

(ب) معالجة الفروق بين ممارسات العمل التي تحول دون عمل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة سويا في برامج مشتركة؛

(ج) استحداث أساس أوضح وتفاهم بين منظمات الأمم المتحدة الإنمائية على تقسيم العمل والمساءلة المتبادلة فيما يختص بالنتائج، لا سيما في المجالات المواضيعية التي بها مجال كبير لتداخل الولايات؛

(د) التوصل إلى وسائل مناسبة محققة لفعالية التكلفة من شأنها الاستعانة بالدراية الفنية والموارد المعرفية للوكالات غير المقيمة وتعبئة الموارد للقيام، عند الضرورة، بتقديم الدعم لمشاركتها مشاركة أكثر استدامة وقابلية للتنبؤ على الصعيد القطري؛

(هـ) إحداث التكامل على نحو أكفأ في أعمال مختلف كيانات التنسيق الموجودة على الصعيد القطري، مثلا في مجالات المساعدة الإنسانية والأمن ومكافحة نقص فيروس المناعة البشرية/الإيدز؛

(و) تأمين نهج قابل للتنبؤ وموسع وأكثر إنصافا يفضي إلى تقديم الدعم على صعيد المنظومة إلى مهام التنسيق؛

(ز) السعي بقوة لضمان الحصول على منافع من التنسيق ونظام المنسقين المقيمين تفوق تكلفته؛

(ح) إحداث المزيد من المواءمة والتكامل بين أدوات البرمجة لدى الوكالات، بما فيها آليات التنفيذ والرصد.

سادسا – الاستنتاجات والتوصيات

٨٧ - أدت الحاجة إلى نهوج متكاملة، وآخر الاستعراضات الشاملة التي تجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية، والسعي إلى زيادة فعالية المعونة، إلى زيادة طلبات التنسيق عن طريق نظام المنسقين المقيمين. وقد انعكس هذا الأمر في نمو الأفرقة المواضيعية وأنشطة البرمجة المشتركة والتوسع في خطط العمل التنسيقية القطرية.

٨٨ - وينبغي للتنسيق أن يعكس، بل أنه يعكس بالتدريج، مواءمة أتم عمليات منظومة الأمم المتحدة وأولوياتها البرنامجية مع عمليات البلدان المشمولة بالبرامج وأولوياتها البرنامجية، نظرا لأن منظومة الأمم المتحدة تعمل في إطار عمليات ذات قيادة وطنية.

٨٩ - وبوجه عام، يوفر نظام المنسقين المقيمين أرضية لتنسيق أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية المضطلع بها على الصعيد القطري، إذ يجمع هذا النظام بين كافة الأصول المتاحة لدى الأمم

المتحدة من أجل معالجة الأولويات الوطنية. وعند الضرورة، يمكنه أن يعبئ جهود منظومة الأمم المتحدة لتوليد استجابة معززة للقضايا الناشئة والحاسمة (التي من قبيل أنفلونزا الطيور)، وذلك باعتماد نهوج تنسيقية ميسِرة ومحققة لفعالية التكلفة.

٩٠ - ونظرا لعدم كفاية البيانات، يصعب إجراء تحديد كمي بصفة عامة لتكاليف التنسيق الفعلية (المالية منها وغير المالية). إلا أن المنافع المحتملة يمكن أن تكون وفيرة، سواء من ناحية الكفاءة أو من ناحية الأثر الاستراتيجي، وهذا هو الأهم. وهذه المنافع لا يمكن تفعيلها دون بذل الجهود بغرض التنسيق.

٩١ - وعملا على تقوية أثر التنسيق، يجب توضيح قيمته المضافة كوسيلة لتحقيق المزيد من التناسق والتأثير الاستراتيجيين. وهذه القيمة المضافة تستند إلى أوجه قوة القدرات الفنية والولايات المعيارية وتستند، حسب الاقتضاء، إلى دور منظومة الأمم المتحدة التريه المحقق للتلاقي. وفي هذا الصدد، ينبغي لأفرقة الأمم المتحدة القطرية، على وجه التحديد، أن تتوصل إلى تفاهم مشترك ودرجة من الوضوح بشأن ما يلي:

(أ) أين وكيف يسفر التنسيق أو الجهد المشترك عن قيمة مضافة كبيرة؛

(ب) ماهية الأهداف المشتركة أو النتائج المتعين تحقيقها. ويمكن بالتالي رسم طرائق التنسيق/تحديد الجهود المشتركة المناسبة المحققة لفعالية التكلفة.

٩٢ - قد يود المجلس:

(أ) أن يقدم التوجيه إلى الأمين العام بشأن المعلومات الأساسية المتعلقة بنظام المنسقين المقيمين التي يود المجلس أن يُقيمها بانتظام عن طريق التقرير السنوي المتعلق بهذا الموضوع؛

(ب) أن يقدم التوجيه بشأن المواضيع المركزة التي ينبغي تناولها في التقارير المقبلة المتعلقة بأداء نظام المنسقين المقيمين (انظر الفقرة ٤ أعلاه)؛

(ج) أن يشجع الجهود الرامية إلى الأخذ التدريجي، حسب الاقتضاء، بالمؤشرات الكمية عند الإبلاغ من قبل أفرقة الأمم المتحدة القطرية والمنسقين المقيمين عن طريق التقرير السنوي، الذي سيرتبط بالنتائج الرئيسية الواردة في خطط العمل السنوية لنظام المنسقين المقيمين. إلا أن المجلس قد يود أيضا أن يضع في حسبانه صعوبة تحديد نتائج التنسيق تحديدا كميا؛

(د) أن يُشجع على بذل جهد لالتماس آراء البلدان المشمولة بالبرامج والشركاء الوطنيين بشأن فعالية تنسيق الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، فضلا عن مشاركة هذه البلدان وهؤلاء الشركاء في تلك العمليات؛

(هـ) أن يوصي بأن ترفع الأمانة العامة إلى مجالس إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، الناشطة في التنسيق على الصعيد القطري التي لديها مكاتب ميدانية، تقارير تشمل معلومات محددة تحديدا كميا بشأن المساهمات المقدمة لنظام المنسقين المقيمين والتدابير المتعلقة بتحقيق اللامركزية وتفويض السلطة إلى الميدان.